الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية

دراسة قياسية: حالة الجزائر خلال الفترة(2000-2016)

إعداد الطلبة:

- **حسنة محرز**
- **خولة ميسة**
- **نجمة هامل**

تحت إشراف:

خالد احميمة

لجنة المناقشة

د.لطفي مخزومي	أستاذ محاضر – أ– بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
أ.خالد احميمة	أستاذ مساعد –ب– بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا و مقررا
د.خالد علي	أستاذ محاضر – أ– بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

الحمد الله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد فإلى من نزلت في حقهم الآيتين الكريمتين في قوله تعالى:

بسم الله الرحمان الرحيم (وَ قَضىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ اَلْكِبَرَ أَوْ كِلاَهُمَا فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا*23* وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ اَلذُّلِّ مِنَ اَلرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ اِرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا*24*)- الإسراء -

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أبي وأمي العزيزين حفظهما الله لي اللذان سهرا وتعبا على تعليمي في إتمام هذا العمل.

وإلى إخوتي وأخواتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم الفضل و عائلتي بأكملها.

وإلى زوجي المستقبلي - ان شاء الله - وعائلته الكريمة .

وإلى رفقاء الدرب وأخواتي اللائي لم تلدهن أمي :ســـهام ،خولة ، ونجمة ،

وأي شخص من قريب أو من بعيد...

وإلى كل من سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة.

حسنة

الإهداء

إلى حبيبي وقرة عيني وشفيعي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى عائلتي

أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى أهل التضحية والثقة زوجي العزيز

إلى مصدر الحب والصبر عائلتي الثانية

إلى الأصدقاء المقربين

إلى زميلات الكفاح حسنة ونجمة

خولة

الإهداء

إلى الذي يعطي دوما القدرة على فك المستحيل،

إلى صانع الأقدار إليك إلهي أقدم لك حمدي وشكري فالحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا ويجزي كل نفس بما تسعى.

إلى شمعة انطفأت أنوارها وإلى الغائب الحاضر في كل لحظة إلى الروح الطاهرة التي ستظل ترفرف على سماء حياتي إلى الذكرى الخالدة إلى من تمنيت أن أسرع بإسعاده بنجاحي ولكن الموت كان أسرع.

إلى الذي كلما ذكر اسمه رفعت رأسي تباهيا بنسبي إليه

والدي الغالي.

فحسبي من الفخر أنك والدي...وحسبي من الحزن أنك تحت الثرى...

إليك والدي رحمك الله وأدخلك فسيح جنانه.

أهدي ثمرة جهدي إلى القلب الحنون إلى من عانقت روحي بحبها وعطفها

"أمي الحبيبة حفظك الله ورعاك"

إلى منبع الحنان أخواتي وإخوتي.

إلى من ساندني في هذا العمل ومن تقاسموا معي تعبي وثمرة جهدي الصدر الرحب السيدة بوصبيع العايش جميلة رعاها الله و كل صديقاتي خولة ،حسنة، و سهام.....

نجمة

شكر و تقدير

قال تعالى: "لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ" سورة ابراهيم من الآية 7

فالشكر الأول والأخير لله العلي العظيم،

من لم يشكر العباد لم يشكر الله،

أتقدم بجزيل الشكر وجميل العرفان وسمو الامتنان و... للأستاذ المشرف:

احميمة خالد.

وللذين كانا لنا دافعا قويا ومحفزا كبيرا وناصحا أمينا وموجها بارعا و

مرشدا صائبا... أثناء انجاز هذا البحث فلهما علينا فضل كبير و لهما منا شكر جزيل
ابراهيم دقاشي وسفيان العيساوي.

وعملا بقوله عليه أزكى- الصلاة والسلام-"من استعانتكم بالله فأعينوه ومن سألكم بالله فأعطوه ومن دعاكم فأجيبوه ومن صنع إليكم معروف فكافئوه فان لم تجدوا ما تكافئوه فاعدوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه". "فاللهم أجزهما الجزاء الحسن وأحسن أعمالهما ووفقهما إلى ما تحبه وترضاه، وزدهما علما على علم.

إلى من أسهموا في مشوارنا الدراسي أساتذتنا الأعزاء حفظهم الله

كما اتوجه بالشكر الخالص الى جميع الاصدقاء والزملاء الذين ما بخلوا

بنصائحهم وتشجيعاتهم الدائمة والمتكررة.

خولة- حسنة - نجمة

الملخص:

يعالج موضوع هذه الدراسة اشكالية العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و أثرها على التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها الصادرات و الواردات وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي (نموذج المربعات الصغرى العادية MMR) التي يمكن لها تجسيد الأثر الكمي لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2016 ، وتبين من النتائج المستخلصة لهذه الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والواردات وعلاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات.

Résumé

L'étude aborde la problématique de la relation entre les fluctuations des taux de change et leur impact sur le commerce extérieur Algérien, exportations et importations, en formulant un modèle standard (MMR) qui reflète l'impact quantitatif du taux de change du dinar algérien sur le commerce extérieur. La période de 2000 à 2016. Les résultats de cette étude indiquent qu'il existe une relation entre le taux de change et la balance commerciale.

Mots-clés: taux de change, commerce extérieur, exportations, importations, prix du pétrole, Produit intérieur brut PIB

قائمة الجداول

جدول(2_1):مصادر متغيرات الدراسة	37
جدول(2_2): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات	39
جدول (2_3): نتائج تقدير النموذج الاول لسعر الصرف على الصادرات	41
جدول (2_4): تصحيح الأخطاء	43
جدول (2_5):جدول اختبار التجانس	44
جدول (2_6): اختبار التغيير الهيكلي chow	44
جدول (2_7):نتائج تقدير النموذج الثاني لسعر الصرف على الواردات	46
جدول (2_8): نتائج اختبار تجانس التباين	48
جدول (2_9): نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي	48
جدول (2_10): نتائج اختبار تجانس التباين	49
جدول (2_11): اختبار التغيير الهيكلي chow	50

قائمة الاشكال

الشكل(2_1):رسم بياني من مخرجات Eviewes 10 لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري	38
الشكل(2-2): رسم بياني من مخرجات Eviewes 10 لتطور اجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار	38
الشكل(2_3): رسم بياني من مخرجات Eviewes10 لتطور اسعار البيترول بالدولار	39
الشكل(2_4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء (DW)	42
الشكل(2_5): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	43
الشكل(2_6) : منحنى القيم المقدرة والفعلية لنموذج الصادرات (2000-2016)	45
الشكل(2_7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء (DW)	47
الشكل(2_8): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	49
الشكل(2_9): منحنى القيم المقدرة والفعلية لنموذج الواردات (2000-2016)	50

فهرس الرموز والمختصرات

FOB	تعني بأن البائع قد أنهى التزاماته عند وضع البضاعة على ظهر السفينة
CIF	تعني بأن البائع يتعهد بإيصال البضاعة الى المكان المتفق عليه في بلد المشتري فضلا عن تحمله نفقات التأمين
OPEC	منظمة الدول المصدرة للبترول
PP	أسعار النفط
GDP	الناتج الاجمالي المحلي
MMR	طريقة المربعات الصغرى العادية
ONS	الديوان الوطني للإحصاء

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية الميزان التجاري للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسع الأسواق الدولية باعتبارها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم.

تعاني الجزائر من عجز في ميزان مدفوعاتها وذلك بسبب كبر حجم الواردات فيها بالنسبة للصادرات وكذا بسبب تذبذبات أسعار الصرف الأجنبية، حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف الأجنبي على الميزان التجاري للدولة، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية للدولة يؤدي إلى ارتفاع الأسعار النسبية لسلعها المحلية الأمر الذي يؤدي لارتفاع أسعار صادراتها قياسا بأسعار وارداتها من السلع الأجنبية، كما يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهذا يفضي إلى اختلال شروط التبادل التجاري وذلك بسبب اعتماد واردات تلك الدول على السلع الاستهلاكية التي لا يتوفر بديل محلي لها، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو في تلك الدول.

مشكلة الدراسة:

ومما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي:

ما مدى أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000– 2016) ؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بسعر الصرف والتجارة الخارجية؟

2- ما هو أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري؟

3- ما تأثير تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2000- 2016) ؟

الفرضيات:

من أجل الالمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الأساسية تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات المبدئية في محاولة لاثبات صحتها من خطئها وهي كالتالي:

1 -يعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية والتي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ،خدمات ورؤوس أموال؛

2 -تؤدي تقلبات سعر الصرف إلى زيادة الناتج المحلي وذلك من خلال تأثيره على الصادرات في قطاع المحروقات والواردات، في حين يؤدي انخفاض سعر العملة الوطنية إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات بسبب ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية؛

3 -يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف إلى اجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالا ته.

مبررات اختيار الموضوع:

1 -توفر الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الوطن العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة كوننا معنيون بالتقلبات في أسعار العملات على مستوى العالم والتي تلعب دورا مهما في قطاع التجارة الخارجية في الوطن العربي؛

2- الرغبة في التعرف والتحكم على التقنيات القياسية والإحصائية ؛

3- التعرف على كيفية إدماج النماذج الإحصائية القياسية ؛

4- يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص.

أهداف الدراسة وأهميتها :

أولا: أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على العلاقة النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية ؛
- معرفة أسباب أثر سعر الصرف على الصادرات والواردات ؛
- محاولة دراسة سلوك سعر الصرف على توازن التجارة الخارجية.

ثانيا: أهمية الدراسة:

- بيان الآثار الاقتصادية لسعر الصرف على التجارة الخارجية ؛

- توضيح مدى تأثير سعر صرف في ظل غياب سياسة مالية فعالة في الجزائر ؛

- كثرة الدراسات التي تناولت تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية.

حدود الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التجارة الخارجية، وقد حددت هذه الدراسة في إطار مكاني يخص الاقتصاد الجزائري أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من(2000-2016) حيث اعتمدت هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وكذا تماشيا مع الإصلاحات المالية والمصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تعددت المناهج المعتمدة في الدراسة للوصول إلى إجابة على المشكلة المطروحة فاستخدم المنهج التحليل ي الوصفي و القياسي وذلك اعتمادا على المراجع المتخصصة والتقارير والإحصائيات من الجهات المختصة.

هيكل البحث:

سعيا لإنجاز البحث و الإجابة على المشكلة، تم تقسيم البحث إلى فصلين :

خصص الفصل الأول للجانب النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية وذلك من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، كما خصص الفصل الثاني لدراسة قياسية لحالة الجزائر، إذ تم من خلالها اختبار الفرضيات.

الفصل الأول: الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول خصص لإبراز الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية الذي يتفرع إلى ثلاث مطالب تناول الأول مدخل حول سعر الصرف أما الثاني فتطرق إلى مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية أما المطلب الثالث فضم العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر . في حين تناول المبحث الثاني الدراسات السابقة والذي تفرع إلى مطلبين تضمن الأول الدراسات السابقة في بعض الدول باللغة العربية واللغة الأجنبية، والثاني ركز على تعقيب عام حول هذه الدراسات.

أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية لأثر سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية للفترة (2000-2016) والذي تم تقسمه إلى مبحثين ، المبحث الأول حددت فيه طريقة وأدوات الدراسة المستخدمة الذي تفرع إلى مطلبين، المطلب الأول تم التطرق فيه إلي طريقة الدراسة، والمطلب الثاني تضمن الأدوات الإحصائية المستخدمة والبرامج المعتمد عليها، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى عرض ومناقشة ال نتائج المتوصل اليها وينقسم إلى مطلبين، المطلب الأول تم تحديد نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها والمطلب الثاني يتضمن نتائج ومناقشة الدراسة.

الفصل الأول

الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية

تمهيد:

يؤدي الارتفاع والانخفاض في سعر الصرف إلى التأثير على الاقتصاد ككل، بما فيه الميزان التجاري وميزان المدفوعات. وكذا تنشيط التجارة الخارجية، بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة بينهما وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- ✓ **المبحث الأول: الاطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية.**
- ✓ **المبحث الثاني: الدراسات السابقة.**

المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف أهم المعايير التي تقوم عليها التجارة الخارجية حيث تظهر هنا ضرورة استعمال العملات الأجنبية عند القيام بالمبادلات التجارية الخارجية، فيحتاج كل بلد إلى عملة البلد الآخر لتسديد قيمة السلع المستوردة.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأهم وظائفه

أولا: مفهوم سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى بمعنى آخر قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة المحلية.[1]

نستنتج من خلال هذا التعريف أن تسويه المعاملات الدولية تقتضي وجود أداة للتسوية، فاقتناء سلعة معينة من دولة ما لا يتم دفع قيمتها بالعملة المحلية بل يتطلب تحديد نسبة الوحدات بالعملة المحلية إلى العملات الأجنبية.

كما يعرف على أنه أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، من خلال التكاليف والأسعار الدولية لتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها.[2]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف سعر الصرف على أنه المعدل الذي يتم من خلاله مبادلة عملة أجنبية بعملة محلية من أجل ربط اقتصاديات العالم.

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 246.

[2] دوحة سلمى ، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2014 /2015، ص4.

ثانيا: أنواع سعر الصرف

أ-سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف حساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي، أي سعر العملة الجاري والذي لايأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.[1]

ب-سعر الصرف الحقيقي:

إن الشخص أو الشركة التي ترغب في شراء عملة أخرى تركز على ما يمكنها أن تشتريه بها، و هنا نصل إلى ما يعرف بسعر الصرف الحقيقي فهو يبين لنا كيف نستطيع أن نقيم قيمة سلعة في بلد معين مقارنة بقيمة سلعة أخرى في بلد ثاني، وبمعنى آخر يبين لنا عدد الوحدات اللازمة من السلعة الأجنبية من أجل شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية و بالتالي فهو يعكس لنا القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، والمعادلة التالية تبين لنا كيفية تحديد سعر الصرف الحقيقي:

$er=e\ p/p^*$

er: سعر الصرف الحقيقي

e: سعر الصرف الاسمي

p:سعر السلعة بالعملة المحلية

P^* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي يعكس لنا الفرق بين القوة الشرائية في البلد المحلي والقوة الشرائية في البلد الأجنبي.[2]

[1] بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، **سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية**، الكويت، العدد 23، نوفمبر2003، ص5.

[2] حمهات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011/2010 ، ص4.

ج – سعر الصرف الفعلي:

إن لأي دولة علاقة تجارية مع عدة دول و في هذه الحالة يتم الاعتماد على سلة من العملات أي تعدد أسعار الصرف، و بالتالي فلابد من معرفة تطور العملة الوطنية بدلالة العملات الأخرى فعلية نقوم بحساب متوسط أسعار صرف هذه العملات، وهو ما يعرف بسعر الصرف الفعلي. وبالتالي فسعر الصرف الفعلي يعبر عن متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، ومنه مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى.

د–سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

باعتبار أن سعر الصرف الفعلي هو اسمي، وذلك لأنه يقيس متوسط أسعار صرف ثنائية و لكي يكون هذا المؤشر ذو دلالة لابد من الاعتماد على سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الصرف الحقيقية الثنائية بين البلد وشركائه التجاريين، وباعتباره متوسط أسعار فقد يكون متوازن.

هـ–سعر الصرف الحقيقي التوازني:

يعرف على أنه السعر النسبي للسلع القابلة للتداول التجاري مقابل السلع غير القابلة للتداول التجاري الذي يترتب عليه تحديد التوازن الداخلي و التوازن الخارجي.

ثالثا: أهم وظائف سعر الصرف

يمارس سعر الصرف عدة وظائف نوجزها فيما يلي:

أ – **وظيفة قياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار العالمية و المحلية، فالمنتجون المحليون يعتمدون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية؛

ب – **وظيفة تطويرية:** أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة بهدف تشجيع الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية يمكن توفيرها عن طريق الاستيرادات بسعر أقل من الداخل حيث تتم المقارنة هنا عن طريق أسعار الصرف؛[1]

[1] درقال يمينة ، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2011/2010 ، ص 8.

كما أنه من الممكن إتباع سياسة معينة لسعر الصرف تشجع على توفير وتأمين استيرادات معينة ذات أهمية للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إتباع أسعار صرف ملائمة تعمل على تشجيع استيرادات معينة وبالعكس حيث من الممكن عرقلة استرادات غير مرغوب فيها بواسطة سياسة سعر الصرف.

ج- وظيفة توزيعية: إن سعر الصرف يعمل على دعم الوظيفة التوزيعية التي تقوم بها التجارة الخارجية من خلال توزيع الثروات الوطنية عن طريق التبادل التجاري، إن هذه الوظيفة التوزيعية التي يمارسها سعر الصرف يمكن أن تنعكس في حالة رفع القيمة الخارجية لعملة بلد من البلدان، إذ أن ذلك يجعل البلدان المستوردة تدفع زيادة على الاستيرادات توازي نسبة رفع القيمة الخارجية لعملة البلد المصدر للبضاعة، كما أن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤثر سلبا على حصيلة العملات المتحققة في ذلك البلد من قبل البلدان الأخرى في حالة تصدير هذه الأخيرة منتجاتها إلى البلد الأول.[1]

الفرع الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف

أولا: أنظمة سعر الصرف

أ – نظام ثبات الصرف: ساد نظام الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب على شكل مسكوكات ذهبية أواخر القرن 19 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، حيث تميزت عملات الدول في ظل نظام الذهب بثبات نسب مبادلتها ببعضها. البعض، أي أن أسعار الصرف بينها تكون على جانب من الثبات و الاستقرار . [1]

تعتمد الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، ويترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني تحقيق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض و مع ذلك يشترط ثبات سعر الصرف شرطين هما:

- أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحدا في كل دولة؛
- أن تكون انتقالات الذهب عديمة النفقة.[2]

[1] درقال يمينة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح للطباعة والنشر، الاسكندرية ،2003، ص 85.

ب- نظام سعر الصرف المرن: يعني ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفق لقوى الطلب و العرض كأنه سلعة أخرى و عمليا لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو معيار دولي كالذهب. [1]

وينقسم إلى أنواع:

1 - التعويم الموجه (المدار): في هذا النظام تحاول السلطات النقدية الحفاظ على سعر صرف مستقر بالرقابة الشديدة أو التحكم في حركات سعر الصرف بدون الالتزام بقيمة أو مسار محدد سابق؛

2- التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا أو هبوطا حسب قوة السوق و يسمح التقويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا؛

3-نظام سعر الصرف المختلط: في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة و معومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم ويطبق في مجموعة مثل النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون دول المجموعة مثبته بالنسبة لبعضها البعض و عائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة؛

4- التعويم غير النظيف: ويقصد به تدخل السلطات النقدية معتمدة على سعر صرف العملة غير الواقعي و هذا ما يشكل أضرارا بالنسبة للنظام النقدي الدولي. [2]

ج- نظام الرقابة على الصرف:

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظيم التعامل في النقد الأجنبي، ويكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض و الطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

[1] عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 91.

[2] بغداد زيان، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية**، أطروحة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص ص 24،25.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية. [1]

ثانيا:نظريات سعر الصرف

أ–نظرية تعادل القوى الشرائية :

يرجع الفضل في صياغة هذه المقاربة الى المحاولات التي قام بها العالم السويدي (Cassel Gustav) الذي يقول "أن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة لقدرتها في الأسواق الخارجية، أي سعر الصرف التوازني بين عملتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين" . فالسعر التوازني الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوى الشرائية في العملتين.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان :

1 – الصورة المطلقة لتعادل القوى الشرائية: تفيد هذه الصورة أن سعر الصرف التعادلي لعملتين مختلقتين يساوي العلاقة بين مستويات الأسعار، بمعني أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر ويعبر عنها بالعلاقة البسيطة التالية:

سعر الصرف =المستوى العام للأسعار المحلية /المستوى العام للأسعار الأجنبية؛

2– الصورة النسبية لتعادل القوة الشرائية: تم اشتقاق هذه الصورة انطلاقا من الصورة المطلقة، إذ تتغير الأسعار نسبيا في نفس الفترة مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، حيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعينة و بالمقابل ازدياد الطلب على منتجات دول أخرى وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا، وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول وبالتالي انخفاض سعر الصرف المحلي، و في هذه الحالة سعر الصرف التوازني الجديد مساو للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين و يعتبر هذا السعر سعر التعادل الجديد للعملتين، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي: [2]

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص19.

[2] بربري محمد الأمين ، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2011/2010 ، ص ص 44 ،45.

سعر الصرف التوازني = نسبة تغير سعر الصرف X سعر الصرف القديم

علما أن: نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي نسبة التضخم الأجنبي

يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$X_0/X_1 = \frac{pd_1/pe_1}{Pd_0/\ pe_0}$$

X0 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0

X1 : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1

Pe0 : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

Pe1 : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

Pd0 :الأسعار المحلية في الفترة 0

Pd1 :الأسعار المحلية في الفترة 1[1]

ب– تعادل نظريات معدلات الفائدة (كينز):

نظرية تعادل سعر الفائدة قام بصياغتها كينز من خلال قوله (سعر الصرف الآجل يتبع التغيرات في أسعار الفائدة) إن دخول و خروج عملة دولة بالنسبة لعملة دولة أخرى يتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في السوق النقدي للبلدين .

ج– نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما، وخاصة التي تتبع صرف مرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا، بمعنى رصيدا سالبا، هذا يدل على زيادة الكميات المعروضة من العملة المحلية، مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا و يستدل البعض على صحة هذه النظرية من خلال تجربة ألمانيا مع مارك خلال الحرب العالمية

[1] بربري محمد الأمين ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

الأولى بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فان العملة الألمانية لم تتأثر والسبب هو تعادل ميزان المدفوعات. [1]

الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره

أولا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف عنصر محوري في اقتصاد المالية الدولية و في الاقتصاد ككل، كما يعتبر العنصر القطب في الفكر المالي الحديث ولكن هناك بعض العوامل تؤثر به وهي كالتالي:

أ – **التغير في الميزان التجاري:** أي وضع الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات فإذا تحقق فائض في الحساب الجاري فإن الطلب على العملة يرتفع، أي إذا كان حجم الصادرات أكبر حجم ا من الواردات للبلد فإن سعر صرف العملة يرتفع و ذلك لزيادة الطلب عليها؛

ب –**التغير في معدل الفائدة:** يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة إلى زيادة الطلب على العملة النقدية ومن ثم ترتفع قيمتها والعكس صحيح؛

ج –**التدخلات الحكومية:** تتدخل الحكومة عن طريق البنك المركزي بتدخله في السوق بيعا وشراء حسب ما يوافق السياسة المالية و الاقتصادية؛

د – **التغيرات في معدل التضخم:** إن ارتفاع معدل التضخم للبلد يتطلب اتخاذ إجراءات نقدية أو مالية بواسطة سلطاتها النقدية، يؤدي التضخم المحلي الى انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف، أما في حالة الركود فيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في السوق. [2]

[1]. عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، أطروحة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012/2011،ص ص56 _58.

[2]درقال يمينه ، مرجع سبق ذكره، ص ص 11،12.

ثانيا: مخاطر سعر الصرف:

أ – **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحده في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا، وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف ؛

ب – **مخاطر التمويل:** وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهضة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة؛

3– مخاطر الائتمان : تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها، مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية؛

4–مخاطر الأسعار: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

–**النوع الأول:** أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، و تحدث المخاطر، نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة ؛

–**النوع الثاني:** أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.[1]

[1] دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص50.

الفرع الرابع: سوق الصرف الأجنبي

أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

يعرف سوق صرف العملات على أنه سوق غير منتظم ليس له مكان محدد يتم فيه التعامل على العملات المختلفة، إذ يجري التعامل من خلال شبكة الاتصالات العالمية، والتجار الأساسيون في ذلك السوق هم عادة البنوك التجارية الكبيرة و البنوك المركزية.[1]

هو السوق الذي تتم على مستواه عمليات الصرف الأجنبي أي بيع و شراء العملات الأجنبية، أي هو المكان الذي يتم فيه التلاقي بين العرض الأجنبي طلبا للعملة الوطنية والطلب على النقد الأجنبي عرضا للعملات الوطنية.

هذه السوق هي أكثر الأسواق اتحاد وتتوافر لها وسائل فورية بين المركزية الرئيسية أو تتعامل في سلع «دولار.....» متطابقة و متماثلة تماما، و هي لا تهتم إلا قليلا بنفقات النقل لأن العمليات عادة ما تتم عن طريق أرصدة البنوك و ليس عن طريق شحن النقود.[2]

ويعرفه (jeanmarc siroèn) على أنه السوق الذي يتم فيه تبادل العملات الأجنبية مقابل عملات وطنية، وإذا تم هذا التبادل في نفس اليوم يسمى "فوري" أما إذا تم الاتفاق على أن يكون الدفع في المستقبل يسمى بـ"الصرف الآجل".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن سوق الصرف يتميز بما يلي:

- يتم التعامل في سوق الصرف بواسطة أدوات الاتصال الحديثة ؛

- أسواق الصرف تعمل يوميا على مدار الساعة، وكلما تطورت شبكات الاتصالات الدولية انخفضت تكاليف هذه الشبكات ما يؤدي إلى زيادة نشاط أسواق الصرف الأجنبي؛

- هو سوق غير منتظم يهدف فيه المتاجرون إلى تحقيق الربح عن طريق بيع وشراء العملات؛

- وهو سوق لا مركزي ليس له مكان معين، و التبادل فيه يكون بشكل يومي؛

---

[1] منير ابرهيم هندي، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، توزيع منشأة المصاريف ، مصر، 1998، ص 416.

[2] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي** ، دار جرير للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2006، ص281 .

- هو سوق يتم فيه عمليات تبادل العملات الأجنبية مقابل العملات الوطنية؛

- المتعاملون في هذا السوق هم البنوك التجارية، البنك المركزي، المستخدمون التقليديون، و سماسرة الصرف.

ثانيا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي

أ-العوامل الاقتصادية والسياسية:

- حالة ميزان المدفوعات و الموازنة العامة للبلد، بالإضافة إلى سوق الاستيراد والتصدير؛

- القروض الدولية و المساعدات الخارجية، وحركة تحويل رؤوس الأموال للخارج ؛

- السياسات الضريبية و أسعار الفائدة، والدورات الاقتصادية؛

ب-العوامل الفنية:

- ظروف السوق النقدي والمتعاملين فيه؛

- العروض والطلبات على العملات الأجنبية؛

- التغيرات في أسواق المال الأخرى و في سوق النقد.

ثالثا: أنواع الأسواق في الصرف الأجنبي:

أ - أسواق الصرف العاجلة spot exchange rates: إن هذه السوق تعكس تطورات العملات الصعبة في العالم، كما تمتاز بسهولة التداول و كبر الحجم المالي نسبة إلى حجم المبادلات الكلية في سوق الصرف.

ب - أسواق الصرف الآجلة Forward exchange: يشتري فيه بياع النقد الأجنبي بغرض تسليم مستقبلي عند الأسعار المتفق عليها اليوم، العقد و السعر الآجلان يمكن عادة أن يعاد التفاوض بشأنهما عندما يحين التاريخ.[1]

[1] زراقة محمد، **آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة بلقايد أبي بكر تلمسان، الجزائر،2015 /2016، ص18.

رابعا: وظائف سوق الصرف الأجنبي

أ– تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عمله إلى أخرى ومن دولة لأخرى؛[1]

ب–تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:

ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان فإنه يكون قد منح ائتمانا لتمويل التجارة الخارجية؛

ج–تغطية مخاطر الصرف الأجنبي: حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعمليات التغطية.[2]

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من أهم العوامل التي تساهم في خلق الثروة، وهي قائمة بالأساس على مبدأ تبادل المنافع، وتلبية الحاجات الأساسية للأفراد، سوف يتم التطرق إلى التفسيرات الواقعية لأسباب قيام التجارة الخارجية وإبراز أهم النظريات التقليدية و الحديثة التي تقوم عليها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين دول العالم المختلفة.[3]

كما تعرف التجارة الخارجية على أنها حصيلة توسع عمليات التبادل الاقتصادي في المجتمع البشري، التي نتجت عن اتساع رقعة سوق التبادل الاقتصادي الجغرافي، بحيث لم تعد السوق مغلقة أو قائمة على منطقة جغرافية

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

[3] فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر، 2012/2011، ص3.

واحدة تضم مجتمعا تكوينيا سياسيا واحد، بل اتسعت لتضم المبادلات السلعية والخدمية بين الأقاليم ذات مقومات اجتماعية وسياسية مختلفة وعلى ذلك فإن للتجارة الخارجية طبيعة خاصة بها.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التجارة الخارجية على أنها: عبارة على مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي بمختلف أشكاله (سلع، خدمات، رؤوس أموال، وعمل) بين وحدات سياسية مختلفة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها دول العالم وتكمن أهميتها فيما يلي:

_ تعتبر مؤشر على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية من خلال الإمكانيات الإنتاجية المتاحة لكل دولة؛

_ تساعد التجارة الخارجية في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة؛

_ نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة؛

_ تحقيق التوازن في الميزان التجاري ؛

_ إقامة علاقات وطيدة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية

_ اختلاف تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول؛

_اختلاف مستوى التكنولوجيا؛

_ رفع المستوى المعيشي ومستوى الدخل؛

_ عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي؛

_ وجود فائض في الإنتاج.

[1] صلاح الدين ناسق، **تطور التجارة الدولية**، مكتبة عين الشمس القاهرة، مصر،1974، ص 5.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

هناك العديد من النظريات التي فسرت التجارة الخارجية كل على حسب وجهة نظر الاقتصادي الذي وضعها حيث يوجد:

أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تعد النظرية الكلاسيكية أولى النظريات المتكاملة التي حاولت تفسير أسباب قيام التجارة بين البلدان، منذ ظهورها في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، [1] حيث تشكل الأساس النظري الذي تقوم عليه النظريات الحديثة في التجارة الخارجية، فقد حاول رواد هذه النظرية بحث أهمية وحقيقة القضايا المتعلقة بالسياسة التجارية بناء على أسباب ظهور المكاسب من التجارة، واستندوا في ذلك على مجموعة من الفرضيات المرتبطة بالمذهب الاقتصادي الحر.[2]

ومن أبرز نظريات رواد المدرسة الكلاسيكية :

أ–نظرية دافيد هيوم (David Hume):

وتتلخص نظرية "دافيد هيوم" (David Hume) في التجارة الخارجية في أن الرفاه الاقتصادي في أي بلد سوف يعم على البلدان الأخرى، بسبب تكامل هذه البلدان في ظل تقسيم العمل الدولي، ففي حالة تطور بلد ما سيكون تأثيره إيجابيا على البلدان الأخرى المجاورة له، فمثلا تطور كل من (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا) هو لصالح بريطانيا وأن تخلف الدول سيؤثر سلبا على الاقتصاد البريطاني .[3]

ب– نظرية آدم سميث (Smith Adam) :

نظرية النفقات المطلقة ل"آدم سميث" يمكن القول أن آدم سميث لم يضع نظرية خاصة بالتبادل، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمة" ، التي تعتمد – حسبه– على

---

[1] رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، الجزء الأول، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 151.

[2] حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 151.

[3] رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، **مجلة الدراسات التاريخية والحضارية (مجلة علمية محكمة)** ، دون مكان، العدد 17، حزيران 2013–شعبان 1434، ص126.

ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

1 -**الفترة الأولى**: وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة؛

2- الفترة الثانية: اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على انفراد، ومن ثم لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة؛

3- الفترة الثالثة: اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العام، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها. [1]

ج- نظرية دافيد ريكاردو (David Ricard) :

تقوم نظرية الميزة النسبية أساسا على الاعتبارات الاقتصادية والمكاسب المترتبة بتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي. ولقد طرح ريكاردو ظاهرة وهي كون أحد الدول لا تمتلك أي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين محل التبادل، رغم هذا فبإمكانها المشاركة في عملية التبادل الدولي.

وحسب هذه النظرية فإن البلد قد يكون أكثر كفاءة من بلد آخر في إنتاج سلعتين و من ثم يستطيع أن ينتجها بنفقات أقل و يصدرها بأسعار أقل، ومع ذلك سيجد أن مكسبه من التجارة الدولية سوف يكون أكبر إذا تخصص في إنتاج و تصدير إحدى السلعتين فقط وهي التي يتميز فيها نسبيا. [2]

---

[2] زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 57.

[2] عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية ، مصر، 2007، ص24.

د- نظرية جون ستيوارت ميل (Jon Stuart Mill) :

لقد تنبه الاقتصادي "جون ستيوارت ميل" (J .S. Mill) الذي كان له دورا كبيرا في تحليل قانون النفقات النسبية وعلاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولي، فوفقا لهذه النظرية فإن معدل التبادل الدولي يحدد على أساس الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أي أنه يتوقف على عاملين هما طلب وعرض الدولتين حيث معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية، هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى وهذا ما أسماه "ميل" بقانون "الطلب المتبادل".

ولقد ركز "ميل" في نظريته هذه على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل في الدولتين، بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منهما كما فعل ريكاردو، فهذا الأخير لكي يوضح مفهوم النفقة النسبية فإنه يثبت كمية الإنتاج لإظهار الاختلاف في التكلفة، بينما "ميل" فيقوم بتثبيت كمية العمل ليظهر الفرق في الإنتاج أو المردودية.[1]

ثانيا: النظريات النيو كلاسيكية في التجارة الخارجية

أ- نظرية تكلفة الفرصة البديلة:

استطاع "هابرلر"(G. Habrler) عام 1936 من تحرير قانون الميزة النسبية لـ "ريكاردو" من القيود التي فرضتها عليه نظرية العمل للقيمة، وخاصة تلك التي تتعلق باستخدام كمية العمل في حساب تكلفة إنتاج سلعة واستبدالها بنظرية تكلفة الفرصة البديلة، والتي تؤكد على أن تكلفة إنتاج سلعة معينة لا تقاس بكمية العمل المبذول في إنتاجها وإنما بمقدار كمية السلعة الثانية التي يضحى بها، وذلك من أجل تحرير كمية كافية من الموارد الاقتصادية لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى، وبالتالي فإن الدولة التي تتمتع بانخفاض في تكلفة الفرصة البديلة لإحدى السلع تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

[2] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي–** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص 08.

وحسب "هابرلر" فإن تكلفة الفرصة البديلة هذه تسمح بمقارنة المزايا التي يتمتع بها بلد معين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلع أخرى، وعندئذ يمكن أن تقارن تكلفة استبدال جميع السلع بالنسبة للسلعة النموذجية المستخدمة.

كما يضيف "هابرلر" بأن أسعار السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع، والبلد الذي يتمتع بميزة نسبية في إنتاج هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي، إذ أن معدل التبادل الدولي يتحدد بواسطة تلاقي قوى العرض والطلب في البلدين معا.

ب –نظرية وفرة عوامل الإنتاج لـ هكشر أولين(Heckshcer-Ohlin):

رفض أولين الفروض التي تقوم على أساس أن العمل أساسا لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق الأسعار وأثمان عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيم، فالتفاوت في قيمة السلع لا يرجع إلى التفاوت فيما أنفق على السلعة من عمل، ولكن فيما أنفق من عناصر الإنتاج على السلع .[1]

وبين أن التجارة الدولية تقوم نتيجة لا للتفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج، وإنما تقوم للتفاوت بين الدول في أسعار عوامل الإنتاج، وبالتالي في أسعار السلع المنتجة.

ويرى أن سبب قيام التجارة الدولية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة، هذا الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج إنما يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج، وينعكس هذا كله في الاختلاف في أثمان السلع المنتج، وهكذا سيوجد دولا ستتخصص في إنتاج سلع معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وإن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها .

تقوم التجارة لاختلاف النفقات النسبية، ثم يزداد الطلب على منتجات كل دولة وتستفيد من مزايا الحجم الكبير للإنتاج، وهكذا بتضافر العاملين عامل وفرة الإنتاج و عامل الحجم الكبير.[2]

[1] جمال الدين العويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية** ، الطبعة الأولى، دار هومه للطباعة والتوزيع ، الجزائر، دون تاريخ، ص 31 .
[2] نفس المرجع، ص 31.

ج- لغز ليونتيف:

حاول "ليونتيف" إثبات نظرية هكشر وأولين من خلال دراسته على الولايات المتحدة التي تتميز بوجود وفرة نسبية في رأس المال، ولهذا فإن منطق النظرية يقضي بضرورة تخصص الولايات المتحدة في الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير وكمية محدودة من عنصر العمل والأرض، وأن تستورد السلع كثيفة عنصر العمل من البلدان الأخرى. وقد انتهى ليونتيف إلى أن الولايات المتحدة تستورد سلعا كثيفة رأس المال بمقدار حوالي 30 % أكثر من صادراتها منها، ما يعني أن الولايات المتحدة تصدر السلع كثيفة العمالة وتستورد السلع كثيفة رأس المال، وهو ما ناقض نظرية (HO) القائمة على وفرة العوامل للتخصص، وهو ما أصبح يعرف لاحقا بلغز ليونتيف.

إلا أن "ليونتيف" انتهى أيضا وفي نفس السياق إلى أن تلك النتيجة لا تمثل نقضا لنظرية "هكشر وأولين"، وسبب ذلك أن إنتاجية العمل في الولايات المتحدة تصل إلى ثلاثة أمثالها في البلاد الأخرى، وسبب ارتفاع إنتاجية عنصر العمل هو المهارة والتعليم المتطور، وبالتالي تكون لدى الولايات المتحدة وفرة في عنصر العمل بنسبة أكبر من رأس المال، وليس في هذا نقضا للنظرية.[1]

ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية، وكانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها، والاقتراب من واقع التبادل التجاري. لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي البحث عن تفسيرات جديدة للتجارة الدولية، أكثر ملاءمة واتفاقا مع الواقع الاقتصادي .

أ- تفسير لندر لقيام التجارة الخارجية:

يرى "لندر" أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، و هذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، و لقد فرق لندر بين نوعين من السلع، المنتجات الأولية والسلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع

[2] فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014، ص. ص12،11.

الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة، و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية؛

- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة؛

- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين؛

أما القوى المعوقة للتجارة، هي:[1]

- عامل المسافة؛

- نفقات النقل؛

- القيود المفروضة على التجارة.

ب – أسلوب دورة الإنتاج (ريموند فرنون) :

قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية، ويرى فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة.

و بعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج، ومع زيادة تصديرها و تحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا، ثم تبدأ الدول الأخرى مما يضيق من سوق

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص ص39،40.

الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها و هكذا إلى الحد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا .[1]

ج- نظرية الفجوة التكنولوجية :

لقد طور "ميشال بوسنر " (Michael posner) سنة1921 تحليلا جديدا يرتكز على التغيرات التكنولوجية، وذلك بتوسيع نتائج أنشطة البحث و التطوير على صعيد الشركات إلى الدولي، وباحتكار شركة مبدعة لإنتاج سلعة جديدة تستهلك من قبل المقيمين والمستهلكين موحدين في الخارج، ويؤدي تصديرها إلى الخارج طالما لم يتمكن منافسوها من إنتاج منافس، و محدد التجارة هنا يعتمد من وجهة على الفجوة التكنولوجية . ويرتكز نموذج الفجوة التكنولوجية في تفسيره لنمط التجارة الدولية بين الدول على إمكانية حيازة إحدى الدول على الطرق الفنية المتقدمة للإنتاج تمكنها من إنتاج سلع جديدة، أو منتجات ذات جودة أفضل أو منتجات بنفقات إنتاجية أقل مما يؤهل هذه الدولة إلى اكتساب مزايا نسبة مستقلة عن غيرها، وأن هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا. لكن الإشكال أن "بوسنر" لم يبحث عن تفسير الكيفية التي ستحقق بها التجديد في هذه الدولة .[2]

الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

- سياسة التجارة الخارجية هي برنامج حكومي مخطط تحدد فيه مجموعة من الأدوات والأساليب التي يمكن أن تؤثر على حركة التجارة الخارجية خلال فترة معية، وبالشكل الذي يضمن تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية معينة يصعب أو يتعذر الوصول إليها طبقا لآلية السوق الحر.[3]

- يخضع نشاط التجارة الخارجية في مختلف بلدان العالم إلى مجموعة من التشريعات واللوائح، التي تصدر من قبل أجهزة الدولة التي تعمل على تقييد النشاط التجاري أو تحريره من العقبات التي تواجهه على المستوى الدولي أو

[1] المرجع السابق، ص 40.

[2] منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة1970-2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005، ص16.

[3] عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000 ص12.

الإقليمي، فكل هذه التشريعات واللوائح المنظمة لحركة التبادل التجاري للدولة، بغية تحقيق أهداف معينة يمكن تسميتها بـ "السياسة التجارية".[1]

وعليه فالسياسة التجارية يقصد بها "مجموعة التنظيمات والإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير على مسارات تجارتها الخارجية، ولهذه السياسة أهداف محددة، وأدوات تساعدها على تحقيق هذه الأهداف"[2].

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

ويمكن إجمال أهداف السياسة التجارية فيما يلي :

أ_ الأهداف الاقتصادية:

_ حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، خصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير البيئة الملائمة لنموها وتطورها، والعمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته إلى التوازن؛

_ زيادة الموارد المالية للدولة، واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العامة للدولة؛

_ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية، كالتضخم والانكماش وغير ذلك، وكذلك حمايته من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دول أخرى؛

ب_ الأهداف السياسية والإستراتيجية:

توفير أكبر قدر من الاستقلال والأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية، والعمل على توفير احتياجات الدولة من مصادر الطاقة وغيرها من السلع الاستراتيجية، خصوصا في فترة الأزمات والحروب ؛

ج_ الأهداف الاجتماعية:

وتتمثل في حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية، كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، ورفع مستوى التشغيل، وإعادة توزيع الدخل لصالح فئات اجتماعية معينة، إضافة إلى حماية الصحة العامة من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية؛

[1] السيد محمد أحمد السيريتي، مرجع سبق ذكره، ص 69 .
[2] عبد الرحمان يسري وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 134.

ولتحقيق هذه الأهداف تستعمل الدول عدة أدوات ووسائل منها الرسوم الجمركية، الإعانات، تراخيص الاستيراد، نظام الحصص، بالإضافة إلى القيود غير الجمركية؛ [1]

أ_ سياسة حرية التجارة الخارجية: فهي تشير إلى عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:[2]

✓ **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة، يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبني على أساس اختلاف النفقات النسبية والظروف الطبيعية والتاريخية للسلع المناسبة للإنتاج ؛

✓ **انخفاض أسعار السلع** : ينتقد أنصار حرية التجارة الإجراءات الحمائية التي تعود إلى ارتفاع الأسعار كنتيجة للتعريفة المفروضة على السلع المستوردة والتي يتحملها في النهاية المستهلك؛ [3]

✓ **تشجيع التقدم التكنولوجي** : تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين، ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة. [4]

ب– سياسة الحماية التجارية: تعرف على أنها قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى، بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، ويعتمد أنصار هذا المذهب على الحجج التالية:

✓ حماية الصناعة الناشئة، حيث أن تكاليف الإنتاج للصناعة الناشئة تكون مرتفعة، وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة و ارتبطت هذه الحجة بالألماني " فريدريك ليست "؛

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007، ص 365.

[2] نفس المرجع ، ص 365.

[3] عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية** ،كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008، ص357.

[3] محمد دويرا، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص62.

- ✓ الحماية بغرض تنويع الإنتاج، فقد يؤدي التخصص في صناعة أو عدد من الصناعات إلى التركيز في المنتجات وهذا يؤثر سلبا على الاقتصاد؛
- ✓ حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية و ثقة من الوجهة التسويقي؛[1]
- ✓ جذب رؤوس الأموال الأجنبية ، ففرض رسوم جمركية على الواردات من السلع و الخدمات يعتبر حافزا للاستثمار الأجنبي، حيث تقوم الشركات بإقامة فرع لها في هذه الدولة لتجنب تلك الرسوم و بالتالي تؤدي الحماية إلى زيادة الدخل و رفع معدل الربح.[2]

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالتجارة الخارجية في الجزائر

الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت التجارة الخارجية الجزائرية عدة مراحل نذكر منها ما يلي:

أ_ المرحلة الأولى: احتكار التجارة الخارجية من طرف الاستعمار حيث تمثلت الصادرات أساسا في المنتجات الزراعية والمواد الأولية، أما الواردات فتمثلت في المواد الاستهلاكية الغذائية والصناعية والآلات الضرورية للزراعة.

ب_ المرحلة الثانية: هي مرحلة احتكار الدولة التجارة أين تولت الدولة تنظيم التجارة الخارجية حيث أصبحت عمليات الصادرات والواردات خاضعة للمراقبة، وأسندت وظيفة التجارة الخارجية للمؤسسات الوطنية، كما قامت الدولة بتخطيط التجارة الخارجية.

ج_ المرحلة الثالثة : إعادة تنظيم التجارة الخارجية نتيجة تزايد الطلب على السلع الأجنبية ونقص في الموارد المالية من العملة الصعبة وضعف الصناعات المحلية، اتخذت الدولة قرارات استراتيجية تتمثل في إصلاحات اقتصادية لإعادة تنظيم التجارة الخارجية. [3]

---

[4] عبد المنعم محمد مبارك و يونس محمد، **اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية** ، دار الجامعية، الإسكندرية، 1996،ص 255.

[2] نفس المرجع، ص 255 .

[3] الداوي يامنة ، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2016/2015، ص13.

الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات

يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، حيث يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات)، حيث يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي ويساهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي الى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف ارتفاع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو انخفاضها.

ففي حالة انخفاض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي الى ارتفاع الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛
- ✓ ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة؛
- ✓ بسبب ارتفاع أسعار الواردات نتيجة تحول جزء من الطلب عليها الى بدائلها من السلع الوطنية؛
- ✓ نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع الأسعار في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره الى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار، ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب.[1]

[1] نفس المرجع، ص ص14،15.

الفرع الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات

إن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي.

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة الى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الإنتاج نتيجة انخفاض تكلفة الواردات من المواد الخام.

ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقي رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى مطلبين يتناول الأول الدراسات التي اهتمت بموضوع الدراسة والثاني تعقيب على هذه الدراسات.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية والأجنبية

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أ – دراسة الدواي اليامنة، **أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية** دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2015-2016)، **و** التي طرحت الاشكالية التالية: **إلى أي مدى يؤثر سعر الصرف على التجارة الخارجية ؟** لقد قامت هذه الدراسة بقياس الأثر الكمي المتعلق بعملتي الدينار الجزائري والدولار الأمريكي على الصادرات والواردات، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية الأول (MMR) ، التي اعتمدت أسلوب الانحدار الخطي البسيط. فهذا النموذج أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الذي سببه راجع إلى ارتفاع النفط في الأسواق العالمية مقابل ارتفاع في قيمة الدولار وارتفاع قيمة الواردات مقابل ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري. وتبين نتائج هذه الدراسة وجود علاقة طرديةٍ بين سعر الصرف والصادرات وسعر الصرف والواردات.

ب – دراسة عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، مدرسة التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، (2011-2012)، حيث طرحت التساؤل التالي: **ما هو أثر تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للوحدة النقدية الأوروبية وبالنسبة للدولار الامريكي على الميزان التجاري في الجزائر ؟** لقد كانت الدراسة تهدف إلى معرفة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، فقد تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري و التي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بنسبة 98% بالدولار الأمريكي، أما الواردات فمجملها بعملة الأورو. باستعمال طريقة التكامل المتزامن تم التأكد من عدم وجود علاقة سببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة، وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1 - The exchange rate and inflation in U. K :A_(Kara& A) 2002 Nelson;

تهدف هذه الدراسة لإيضاح تأثير التضخم على الاقتصاد البريطاني، وذلك من خلال تطبيق نماذج نظرية تتعلق بتحركات التضخم في الاقتصاد المفتوح، وذلك بالتركيز على العلاقات الافتراضية بين سعر الصرف والتضخم، حيث ربطت هذه الدراسة بين سعر الصرف الاسمي والتضخم في بريطانيا، واستخدام منحنيات لتوضيح العلاقة بين سعر الصرف الاسمي ومعدل التضخم، حيث تم استخدام الواردات كبضائع وسيطة، وذلك على عكس النموذج المعياري الذي يعتبر الواردات كسلع نهائية، وقد استخدم الباحثان النموذج التالي وذلك لحساب التضخم كمؤشر لأسعار المستهلك، ولقد لخصت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ تضخم أسعار المستهلك والتغير في سعر الصرف الاسمي يعطيان نفس النتيجة وذلك عند استخدام النموذج النقدي؛

_ أما تقديرات الطريقة الكنزية باستخدام المنحنيات في تقدير العلاقة بين التضخم وتغيرات سعر الصرف حيث أن تقديرات البيانات في بريطانيا توقعت بوجود علاقة قوية بين التغير في سعر الصرف والتغير في التضخم في بريطانيا.

2- boyared, and caporale,2001,Real exchange rate effects on the balance of trade, co integration and the marshal – lerner condition

هدفت الدراسة لقياس تأثيرات سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات، باستخدام نموذج التكامل المشترك وأسلوب الانحدار الاتجاهي (VARDEL) للناتج المحلي الداخلي والخارجي، حيث تم تقدير النموذج لثمانية دول متقدمة وذلك في محاولة لتطبيق النموذج في المدى الطويل.

وقد توصلت هذه الدراسة أن هناك متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت إلى أن استجابة تدفقات التجارة لتغيرات الأسعار النسبية هو القضية الرئيسية في رسم سياسات سعر الصرف وهذا يعني أن نظام سعر الصرف ليس له تأثير على الميزان التجاري، وبالتالي يحتاج واضعو ا السياسات إلى ضمان القدرة التنافسية لسعر الصرف الحقيقي من اجل تحقيق التوازن التجاري.

المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة

نلاحظ أن الدراسات التي تمت الإشارة إليها كانت متنوعة فيما بينها، من حيث وجهة تناولها لموضوع أثر سعر الصرف والتجارة الخارجية، من خلال الدراسات السابقة سنقوم بذكر أوجه التشابه والاختلاف.

الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية

أ – أوجه التشابه:

إن أغلب الدراسات السابقة ركزت على دراسة سعر الصرف والتجارة الخارجية منها دراسة الداوي اليامنة التي توافقت مع دراستنا بشقيها الصادرات والواردات والأدوات الإحصائية، ومنها ما كان أكثر خصوصية مثل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري منها دراسة عبد الجليل هجيرة.

أما المنهج المتبع فكل الدراسات استخدمت المنهج الوصفي في الجانب النظري.

ب – أوجه الاختلاف : أغ لب الدراسات اختلفت من حيث استخدام الأدوات الإحصائية المطبقة، وكذلك من حيث مكان الدراسة وكذلك تناول معظم الدراسات أثر سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري، وليس على شقيه الصادرات والواردات. وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها شملت دولة مغايرة الجزائر وتناولت فترة مختلفة (2000–2016) أما الطريقة المتبعة للدراسة فقد اعتمد فيها طريقة المربعات الصغرى من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط.

الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

أ– أوجه الشبه: لقد درست كلا من الدراستين الجانب النظري و استخدام الجانب الإحصائي في تحليل وتفسير الظاهرة المدروسة.

ب– أوجه الاختلاف: لقد اختلفت الدراستين مع دراستنا من حيث حدود و عينة الدراسة و الأدوات الإحصائية المستخدمة.

خلاصة الفصل الأول:

تناول هذا الفصل أدبيات سعر الصرف والتجارة الخارجية باعتباره من أهم مؤشراتها من خلال توسع نشاطي الاستيراد والتصدير، وكذا كونه أداة ربط بين أسعار السلع في الأسواق المحلية وأسعارها في الأسواق الدولية، كون أي بلد لا يستطيع أن يبقى في منأى على اقتصاديات باقي الدول.

كما تم استعراض أهم الدراسات السابقة التي درست أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، وأهم النتائج التي تم طرحها في هذا السياق تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة(2000-2016)

تمهيد:

بعد التطرق إلى الجانب النظري حول سعر الصرف والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى المرور على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة بينهما وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات .

إن الهدف من هذا الفصل هو إعطاء صيغة رياضية للعلاقة بين تقلبات سعر الصرف والتجارة الخارجية، بإتباع أسلوب الاقتصاد القياسي وذلك من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (MMR)، والذي سيتم فيه استعمال الأساليب الإحصائيةة التي يمكن لها تجسيد علاقة أكثر من متغيرين ببعضهم بطريقة دقيقة ومنطقية، وهذا بهدف التحديد الدقيق لطبيعة العلاقة التي قد تربط التجارة الخارجية وسعر الصرف، ولإبراز مدى صحة فرضيات الدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

- ✓ **المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة.**
- ✓ **المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل اليها.**

المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى طريقة جمع بيانات الدراسة، وكذا أدواتها، متغيراتها، والأساليب الاحصائية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

في البداية سيتم الاحاطة بمجتمع الدراسة وعيناتها، وكذا طبيعة المتغيرات المدروسة، والأساليب الاحصائية المستغلة في حساب النتائج .

يضم هذا المطلب ثلاثة فروع الأول يتناول النماذج القياسية المراد تقديرها، أما الفرع الثاني فيتطرق إلى تعريف متغيرات النماذج القياسية، والثالث مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية.

الفرع الأول: النماذج القياسية المقدرة

تتضمن الدراسة نموذجين حيث تدرس سعر الصرف كمتغير مستقل، وأثره على الصادرات والواردات كمتغيرين تابعين، بالإضافة إلى أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي كمتغيرين مفسرين.

ويمكن صياغة هذا النماذج بشكل رياضي وفق ما يتصور بما يتفق والنظرية الاقتصادية كما يلي:

***نموذج دالة الصادرات:**

حسب النظرية الاقتصادية فإن تغير سعر الصرف يؤثر بالارتفاع أو الانخفاض على حجم الصادرات الجزائرية، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و حجم الصادرات، ومن أجل اثبات أو نفي هذا التأثير فقد استخدم اجمالي الصادرات كمتغير تابع وسعر الصرف للصادرات كمتغير مستقل، ويمكن صياغة النموذج القياسي على الشكل التالي:

$$y_1=B_0+B_1\,x+\mu i$$

Y_1: اجمالي الصادرات بالدينار الجزائري

$B_0\ B_1$: معلمات النموذج

X: قيمة سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار

μi: بواقي تقدير دالة الصادرات

*** نموذج دالة الواردات:**

حسب النظرية الاقتصادية هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف واجمالي الواردات، فالارتفاع والانخفاض الحاصل فيه له آثار عكسية للطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، لذا استخدم سعر الصرف الرسمي لقياس ذلك الأثر كمتغير مستقل واجمالي الواردات الجزائرية كمتغير تابع.

فالنموذج القياسي صيغ على شكل دالة قياسية مناسبة لمتغيرات الدراسة بهدف الحصول على تأثير المتغير المستقل على شكل مرونة ليكتب على الشكل التالي:

$$y_2=B_0+B_1\ x+\mu i$$

Y_2: اجمالي الواردات بالدينار الجزائري

$B_0\ B_1$: معلمات النموذج

X: قيمة سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار

μi: بواقي تقدير دالة الواردات

الفرع الثاني: تعريف متغيرات النماذج القياسية

لقد تم تقسيم المغيرات المكونة للنموذج إلى متغيرات تابعة وأخرى مستقلة بالإضافة الى المتغيرات المفسرة ويمكن تعريفها كما يلي:

أولا: المتغيرات التابعة

الصادرات (ex): هي إجمالي السلع والخدمات المباعة من داخل الوطن إلى خارجه على أساس الأسعار السائدة وقت التعامل التي يقدرها الديوان الوطني للإحصاء ONS، وتشمل تكلفة نقلها إلى الحدود ورسوم التصدير(بالنسبة للجزائر أكثر من 98% من صادراتها من النفط) وتحسب قيمة الصادرات على أساس FOB.

الواردات(IM): هي إجمالي السلع والخدمات المستوردة من الجزائر عن طريق الموانئ البحرية و البرية والجوية التي تم نقل ملكيتها لتغطية الاحتياجات المحلية للاستهلاك النهائي والوسيط والتصدير وإعادة التصدير وتجرى عليها عمليات التخليص الجمركية المتبعة، سواء كانت مستوردة للقطاع العام أو الخاص وتحسب قيمة الواردات على أساس CIF .

ثانيا : المتغير المستقل

سعر الصرف(e): : تم استخدام سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، لقياس أثر تغيره على كل من الصادرات والواردات، حيث يعرف على أنه سعر وحدة واحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية .

ثالثا: المتغيرات المفسرة

سعر النفط(PP): هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا.

الناتج الإجمالي المحلي(PIB): هو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي، والتي يتم انتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة ، ويمكن القول أيضا أنه يمثل طلب السوق، كما يعبر على مستوى النمو الاقتصادي معبرا عنه بالأسعار الجارية (بالمليار دولار).

الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية

1 طريقة جمع المعطيات: يتم أخذ بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة (2000- 2016) لكل من سعر الصرف و نموذج الصادرات ونموذج الواردات وكذا أسعار البترول والناتج المحلي الإجمالي

جدول(2_1):مصادر متغيرات الدراسة

المتغير	المصدر	طبيعة المؤشر
Ex	البنك الدولي	مليار دولار
IM	البنك الدولي	مليار دولار
E	البنك الدولي	الدولار / دينار جزائري
GDP	البنك الدولي	مليار دولار
PP	منظمة الدول المصدرة للنفط	الدولار /البرميل

المصدر: الجهات المختصة (البنك الدولي – منظمة الدول المصدرة للنفط).

المطلب الثاني: الأدوات التي استخدمتها الدراسة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الأدوات الاحصائية المستخدمة في عينة الدراسة مع معرفة البرنامج المستخدم للدراسة

الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية (MMR)

هي عبارة عن تحديد رياضي للانحدار الخطي، والتي تعطي الخط الذي يعطي أحسن تمثيل للانحدار، والقاعدة الأساسية لهذه الطريقة هي تدنئة الأخطاء حول هذا الخط إلى أدنى حد ممكن، عن طريق تدنئة مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن طريق القيم المشاهدة.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة

لقد كان الاسلوب المعتمد الأنسب لهذه الدراسة، هو الانحدار الخطي البسيط لاختبار فرضيات الدراسة ودراسة العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والوادات، وذلك بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviewes 10.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

فيما يلي سوف يتم التطرق إلى صلب الدراسة الميدانية، وهي اختبار العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات، بالاستعانة بمتغيرات مفسرة لتفسير أكثر وضوح للظاهرة مستخدمين أدوات احصائية للدراسة والتي سبق وتم تناولها في المبحث الأول، حيث سيتناول المطلب الأول عرض النتائج بشكل متسلسل مستخدمين في ذلك الجداول والأشكال البيانية نظرا لسهولتها في التحليل ،أما المطلب الثاني سيتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب الأول.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

في هذا المطلب سيتم دراسة الأثر القياسي لسعر الصرف على الصادرات ثم على الواردات بإدراج المتغيرات المفسرة، واستخدام أهم الأدوات الاحصائية .

الفرع الأول: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة

الشكل(2_1): رسم بياني من مخرجات برنامج Eviewes 10 لتطور سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري

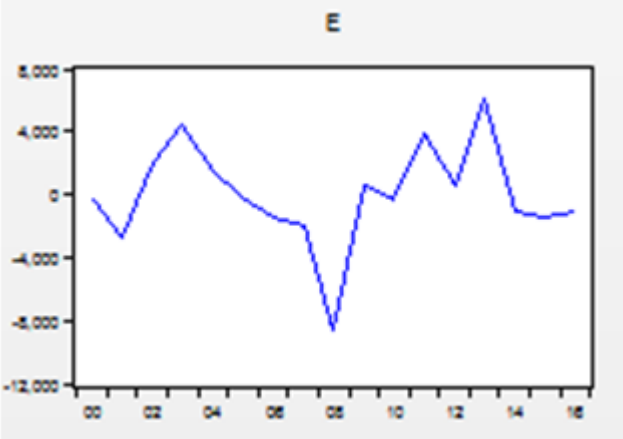

المصدر: البنك الدولي مخرجات برنامج Eviewes 10

الشكل(2-2): رسم بياني من مخرجات برنامج Eviewes 10 لتطور اجمالي الناتج المحلي بالمليار دولار

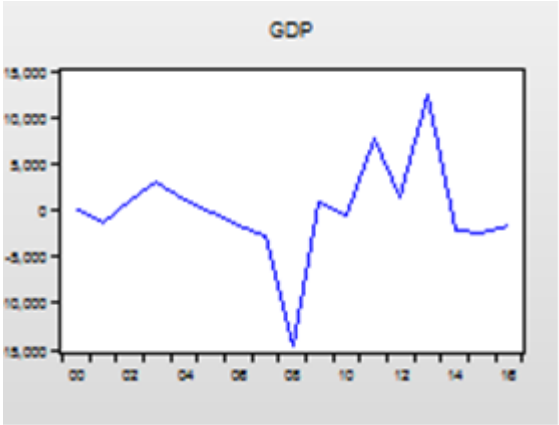

المصدر: البنك الدولي مخرجات برنامج Eviewes 10

الشكل(2_3): رسم بياني من مخرجات Eviewes 10 لتطور أسعار البترول بالدولار

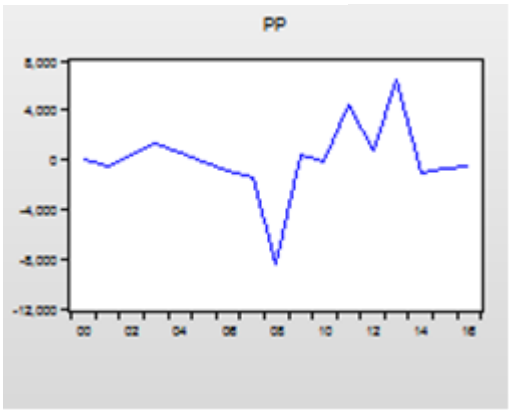

المصدر: مظمة الدول المصدرة للبترول OPEC مخرجات برنامج Eviewes 10

جدول(2_2): الاحصائيات الوصفية للمتغيرات

GDP	PP	IMP	EXP	E	ANNEE
54,79	28,72	100.00	100.00	118.18	2000
54,74	24,71	114.69	86.84	121.95	2001
56,76	24,83	142.00	85.33	113.13	2002
67,86	28,82	137.26	105.14	1301.92	2003
85,33	38,32	172.02	142.09	102.30	2004
103,20	54,58	183.04	208.80	97.76	2005
117,03	66,02	183.56	247.89	97.73	2006
134,98	74,66	206.82	273.08	96.43	2007
171,00	98,6	268.88	359.93	100.70	2008
137,21	62,16	309.39	205.04	99.49	2009
161,21	80,25	322.21	258.96	100.00	2010
200,02	112,89	331.11	333.57	99.44	2011
209,06	111,52	381.68	326.20	104.86	2012
209,75	109,44	422.66	294.92	103.34	2013
213,81	99.62	459.07	285.44	105.48	2014
165,87	52,82	490.67	157.36	100.97	2015
115,05	44.21	473.06	131.10	99.52	2016

المصدر: البنك الدولي – منظمة الدول المصدرة للبترول –

نلاحظ من خلال الجدول (2_1) أن صادرات الجزائر في سنة 2011 بلغت 333.57 مليار دولار في حين ازدياد وارداتها بشكل مطرد في سنة 2011 إلى سنة 2016.

الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات

الدالة التفسيرية كما يوضحها المعادلة التالية:

$$Ex = 298.753-2.271e -0.700gdp+3.721pp+\varepsilon$$

C: الحد الثابت

B: المعلمات

Ex: الصادرات

Im: الواردات

Gdp: اجمالي الناتج المحلي

PP: اسعار النفط

أولا: تقدير النموذج الاول

جدول(2_3): نتائج تقدير النموذج الأول لسعر الصرف على الصادرات

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	298.7532	80.20141	3.725036	0.0025
E	-2.271237	0.706017	-3.216971	0.0067
GDP	-0.700305	0.195795	-3.576722	0.0034
PP	3.721915	0.339123	10.97511	0.0000

R-squared	0.970553	Mean dependent var	211.8641
Adjusted R-squared	0.963758	S.D. dependent var	93.32301
S.E. of regression	17.76618	Akaike info criterion	8.794794
Sum squared resid	4103.282	Schwarz criterion	8.990845
Log likelihood	-70.75575	Hannan-Quinn criter.	8.814282
F-statistic	142.8261	Durbin-Watson stat	1.663594
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبات باستخدام برنامج Eviewes 10

ثانيا: اختبار معنوية المعالم

من خلال مخرجات برنامج (eviews) نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (prob):

$0.05 > 0.00$ = B1 (prob)

$0.05 > 0.00$ =B2 (prob)

$0.05 > 0.00$ =B3 (prob)

ومنه نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 وهذا يدل على أن معلمات النموذج ذات دلالة احصائية.

ثالثا: معامل التحديد $\overline{R}^2$:

النموذج المقدر يفسر أكثر من 96.3% من التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع ex أما النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات أخرى.

رابعا: اختبار معنوية النموذج

قراءة قيمة احتمالية اختبار (فيشر F) للنموذج نلاحظ أنه يساوي 0.000 اقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نرفض الفرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 الذي يؤكد ان النموذج ذو معنوية احصائية.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW)

الشكل(2_4): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (DW)

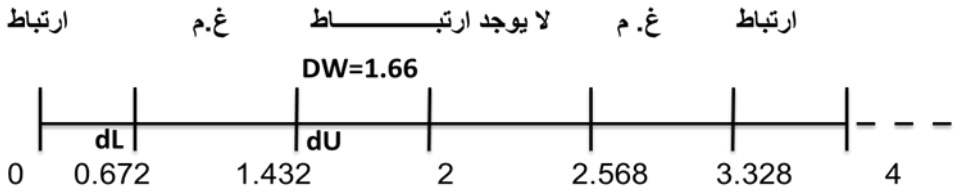

المصدر: من اعداد الطالبات باستخدام برنامج Eviewes 10

بعد إجراء الاختبار نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

سادسا: تصحيح الاخطاء

جدول(2_4): تصحيح الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.363464	Prob. F(1,12)	0.5578
Obs*R-squared	0.499769	Prob. Chi-Square(1)	0.4796

المصدر: من اعداد الطالبات باستخدام برنامج Eviewes 10

بعد إجراء الاختبار نلاحظ أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وكذلك من خلال test LM احتمالية 0.47 اكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H0.

سابعا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

من خلال قراءة احتمالية (Jarque-bera) والتي تساوي 0.27 أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نقبل الفرض العدم الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل(2_5): اختبار توزيع الطبيعي للبواقي

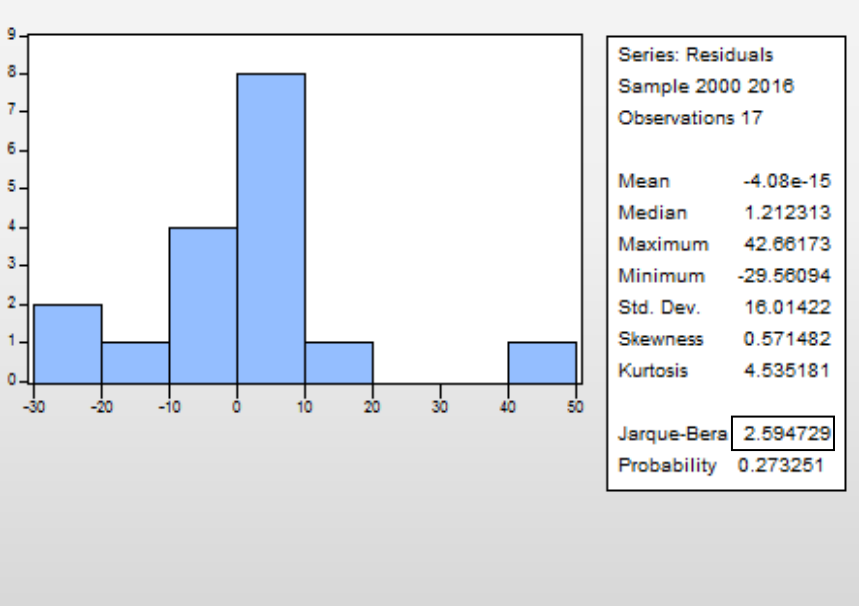

المصدر: من اعداد الطالبات باستخدام برنامج Eviews 10

ثامنا: اختبار التجانس

من خلال قراءة قيمة احتمالية الاختبار 0.40 تبين أنها أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نقبل الفرض العدم H0 ونرفض الفرض البديل H1 ويتأكد لدينا أن النموذج متجانس وعدم وجود مشاكل قياسية.

جدول(2_5): جدول اختبار التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.055615	Prob. F(3,13)	0.4013
Obs*R-squared	3.330047	Prob. Chi-Square(3)	0.3435
Scaled explained SS	3.442080	Prob. Chi-Square(3)	0.3284

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

تاسعا: اختبار التغيير الهيكلي Chow

بلغت قيمة معامل (فيشرF) 0.0015 وهي أقل من مستوى المعنوية المفترض 0.05 وهو ما يعني أن التغييرات الهيكلية التي أجريت سنة 2011 كان لها أثر على المتغير التابع محل الدراسة (ex).

جدول(2_6): اختبار التغيير الهيكلي chow

Chow Breakpoint Test: 2011
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2000 2016

F-statistic	11.24657	Prob. F(4,9)	0.0015
Log likelihood ratio	30.45559	Prob. Chi-Square(4)	0.0000
Wald Statistic	44.98627	Prob. Chi-Square(4)	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

عاشرا: مقارنة البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الصادرات

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل(2_6): منحنى القيم المقدرة والفعلية لنموذج الصادرات (2000-2016)

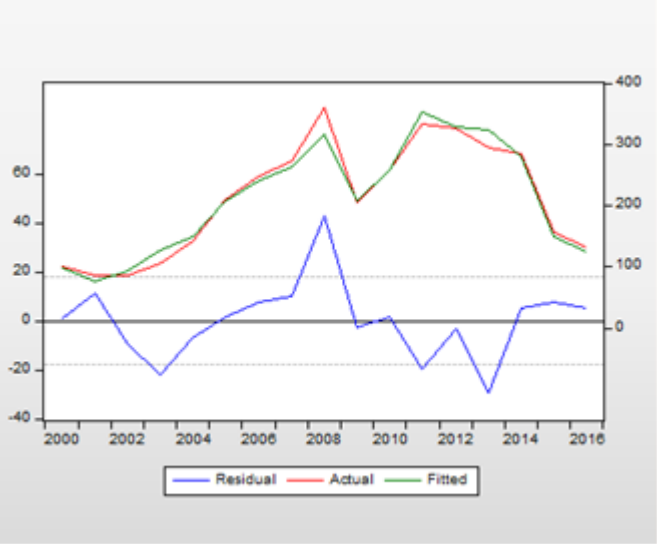

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

الحادي عشر: تقييم النموذج الأول للصادرات (ex) اقتصاديا

B1<0 تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف والصادرات حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الانتاج المحلي بالنسبة للعالم الخارجي ، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة مع الأسعار العالمية وزيادة تنافسية المنتجات المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

B2<0 تشير المعلمة إلى وجود علاقة عكسية بين اجمالي الناتج المحلي والصادرات أي انخفاض الناتج المحلي الى زيادة الصادرات.

B3>0 تشير المعلمة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والصادرات أي أن الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول يؤدي الى أزمات حادة تصيب الهيكل الاقتصادي الجزائري الذي هو شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات.

الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الواردات

معادلة الانحدار للواردات Im

$$Im = -128.45+1.00e+4.625gdp-4.977pp+\varepsilon$$

أولا: تقدير النموذج

جدول(2_7): نتائج تقدير النموذج الثاني لسعر الصرف على الواردات

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:12
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-128.4548	56.10635	-2.289488	0.0394
E	1.005117	0.493907	2.035031	0.0628
GDP	4.625021	0.136972	33.76614	0.0000
PP	-4.977335	0.237240	-20.98018	0.0000

R-squared	0.992940	Mean dependent var	276.3600
Adjusted R-squared	0.991311	S.D. dependent var	133.3299
S.E. of regression	12.42865	Akaike info criterion	8.080210
Sum squared resid	2008.129	Schwarz criterion	8.276261
Log likelihood	-64.68179	Hannan-Quinn criter.	8.099698
F-statistic	609.4369	Durbin-Watson stat	2.880138
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

ثانيا: اختبار معنوية المعالم

من خلال مخرجات برنامج eviews10 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (prob) :

B1 (prob) = 0.06 ≤ 0.05 ومنه: نقبل فرضية العدم H0 ونرفض الفرضية البديلة H1 وهذا يدل على أن معلمة النموذج اقل دلالة احصائية.

B2 (prob) =0.00 < 0.05

B3 (prob) =0.00 < 0.05

ومنه: نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض فرضية العدم H0 وهذا يدل على أن معلمات النموذج ذات دلالة احصائية.

ثالثا: معامل التحديد $\overline{R}^2$:

النموذج المقدر يفسر أكثر من 99% من التغيرات الاحتمالية للمتغير التابع IM أما النسبة المتبقية ترجع الى متغيرات أخرى.

رابعا: اختبار معنوية النموذج:

قراءة قيمة احتمالية اختبار (فيشر F) للنموذج نلاحظ أنه يساوي 0.000 أقل من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نرفض الفرض العدم H0 ونقبل الفرض البديل H1 الذي يؤكد أن النموذج ذو معنوية احصائية.

خامسا: اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء (DW)

الشكل(2_7): نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء (DW)

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ أن (DW) تقع في المنطقة غير المحسومة ونقوم بـtest LM للتأكد من وجود الارتباط من عدمه ومن خلال النتائج نلاحظ أن prob =0.028 أصغر من أو يساوي 0.05.

سادسا: نتائج اختبار تجانس التباين

جدول(2_8): نتائج اختبار تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	4.698055	Prob. F(1,12)	0.0510
Obs*R-squared	4.783008	Prob. Chi-Square(1)	0.0287

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

سابعا: تقدير النموذج الثاني

نقوم بعملية إبطاء من الدرجة الأولى بإدخال المتغير التابع كمتغير وهمي (نوعي) ونتحصل على مخرجات eviews 10 الموضحة في الجدول التالي :

جدول(2_9): نتائج تقدير النموذج المصحح من الارتباط الذاتي

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 22:45
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.86E-12	4.59E-12	-0.840963	0.4168
E	4.20E-14	3.92E-14	1.070989	0.3052
GDP	-2.02E-13	8.91E-14	-2.262710	0.0430
PP	2.26E-13	9.67E-14	2.332912	0.0379
-IM	-1.000000	1.92E-14	-5.22E+13	0.0000

R-squared	1.000000	Mean dependent var	276.3600
Adjusted R-squared	1.000000	S.D. dependent var	133.3299
S.E. of regression	8.58E-13	Sum squared resid	8.84E-24
F-statistic	9.65E+28	Durbin-Watson stat	1.290974
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

ثامنا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل(2_8): اختبار توزيع الطبيعي للبواقي

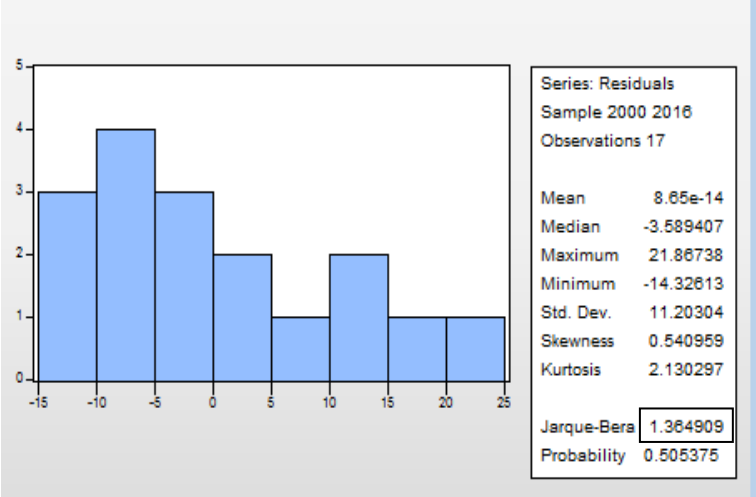

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال قراءة احتمالية (Jarque-bera) والتي تساوي 0.50 أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نقبل الفرض العدم الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبواقي.

تاسعا: اختبار التجانس

جدول(2_10): نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.669476	Prob. F(3,13)	0.5857
Obs*R-squared	2.274940	Prob. Chi-Square(3)	0.5173
Scaled explained SS	0.751833	Prob. Chi-Square(3)	0.8609

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال قراءة قيمة احتمالية الاختبار 0.40 تبين أنها أكبر من 0.05 مستوى المعنوية المفترض فإننا نقبل الفرض العدم H0 ونرفض الفرض البديل H1 ويتأكد لدينا أن النموذج متجانس وعدم وجود مشاكل قياسية.

عاشرا: اختبار التغيير الهيكلي chow

بلغت قيمة معامل (فيشر F) 0.93 وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض 0.05 وهو ما يعني أن التغييرات الهيكلية التي أجريت سنة 2011 لم يكن لها أثر على المتغير التابع محل الدراسة (IM)

جدول(2_11): اختبار التغيير الهيكلي chow

Chow Breakpoint Test: 2011
Null Hypothesis: No breaks at specified breakpoints
Varying regressors: All equation variables
Equation Sample: 2000 2016

F-statistic	0.187195	Prob. F(4,9)	0.9392
Log likelihood ratio	1.358599	Prob. Chi-Square(4)	0.8514
Wald Statistic	0.748780	Prob. Chi-Square(4)	0.9452

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

الحادي عشر: مقارنة البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الواردات

يمكن المقارنة بين البيانات الفعلية والقيم التقديرية لنموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل(2_9): منحني القيم المقدرة والفعلية للنموذج IM لسنة (2000-2016)

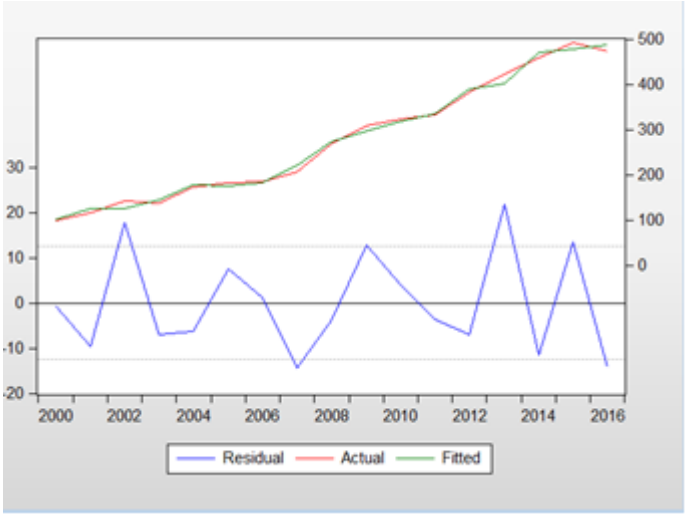

المصدر: من اعداد الطالبات بناءا على مخرجات برنامج Eviews10

الثاني عشر: تقييم النموذج الثاني للواردات (IM) اقتصاديا

$0<B1$ مما يشير إلى وجود علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف والواردات أي تخفيض سعر الصرف يؤدي الى تخفيض في الواردات ومنه زيادة رصيد الميزان التجاري وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

$0<B2$ ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين اجمالي الناتج المحلي والواردات.

$B3<0$ مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين اسعار البترول والواردات.

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

أولا: تفسير النموذج الأول

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في شقه الصادرات، من الاختبارات تشير المعلمة (2.27-) لسعر الصرف ان هناك علاقة عكسية.

فعند انخفاض الدينار الجزائري يؤدي الى انخفاض تكاليف عوامل الانتاج بالنسبة للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار مقارنة مع الأسعار العالمية وزيادة تنافسية المنتجات المحلية، مما يؤدي الى زيادة الصادرات وبالتالي زيادة الرصيد الميزان التجاري.

ثانيا: تفسير النموذج الثاني

تم التوصل من خلال الدراسة إلى أنه توجد علاقة طردية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري في شقه الواردات، من الاختبارات تشير المعلمة (1.00) لسعر الصرف أن هناك علاقة طردية.

فعند الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول يسبب أزمات حادة تصيب هيكل الاقتصاد الجزائري الذي هو شديد الحساسية لهذه التغيرات و باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بالنسبة 98% وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري.

خلاصة الفصل الثاني:

توصلنا من خلال دراستنا إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف ورصيد الميزان التجاري وكذا علاقة طردية أيضا بين تطورات أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن انخفاض العملة المحلية وتطور أسعار البترول يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ومنه زيادة رصيد الميزان التجاري أي كلما انخفضت قيمة العملة الوطنية أدى هذا إلى تحسين وضعية الميزان التجاري.

الخاتمة

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديا ت العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية فضلا عن تأثيراته على الميزان التجاري من تدفقات التجارة من الصادرات والواردات، هذا التغير قد يأخذ صورة ارتفاع أو انخفاض في سعرها، ولكل من هذين التغيرين تأثيره على الميزان التجاري، وحجم المبادلات التجارية.

في إطار العلاقات الاقتصادية تواجه الجزائر مشكلة تتجلى في أن نسبة كبيرة من ايرادات الصادرات مقومة بالدولار الأمريكي.

تمثلت الدراسة خلال هذا البحث في التعرف على قياس أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية، وذلك بهدف الاجابة على المشكلة المطروحة سابقا والمتمثلة في مدى تأثير سعر الصرف على التجارة الخارجية؟ وماهي نتائج تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية ثم أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات ثم تطرقنا إلى الدراسات السابقة حول الموضوع ثم التعقيب عليها.

أما الفصل الثاني فتناول الدراسة القياسية من خلال النماذج المراد تقديرها وتعريفها والأدوات والبرامج التي تم استخدامها، ثم دراسة قياسية مكونة من جزأين الجزء الأول تناول آثار سعر الصرف على الصادرات وعلى الواردات.

اثبات الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى يعد سعر الصرف هو ذلك السعر الذي يتم من خلاله مبادلة عملة بعملة أخرى في نطاق التجارة الخارجية والتي تعرف على أنها مبادلات تجارية تتمثل في سلع ،خدمات ،رؤوس أموال؛
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية فصادرات الجزائر تعتمد في أعلبها على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط، ومنه فتدعيم وترقية مختلف القطاعات الأخرى أي ماعدا قطاع المحروقات يساعد في تنويع الصادرات وايضا بالنسبة للواردات يمكن تقليل نسبتها وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص وتدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة يلعب سعر الصرف دور المعالج الذي يهدف الى اجراء تحسينات وكذا إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات وعلاج مختلف اختلالاته .

توصيات تخص الدراسة :

بعد استعراض مختلف المقاربات والأفكار النظرية، والدراسة التطبيقية وبعد استخلاص البحث في ظل اشكالية وفرضيات البحث، يمكننا اقتراح جملة من التوصيات، نعتقد أنه بتجسيدها ستعود بالنفع على كل من الاقتصاد و التجارة الجزائريين، ويمكن أن نوردها كما يلي:

- ضرورة الانتباه لتقلبات أسعار صرف عملة الدولة للتدخل بالطريقة المناسبة؛
- العمل من أجل قابلية تحويل الدينار إلى المستوى الدولي؛
- التحكم في الكتلة النقدية ومحاربة السوق الموازي من خلال تقريب سعر الصرف الاسمي مع الموازي؛
- يجب اتباع سياسة مالية مناسبة بشكل يضمن استقرار سعر الصرف؛
- يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثير على أسعار الصرف؛
- بناء اقتصاد قائم على تنويع النشاطات في مختلف المجالات من خلال تشجيع الأفراد في الاستثمار في مجالات قد ترجع بفائدة على الاقتصاد؛
- اعادة هيكلة القطاع الصناعي والاعتناء بتطوير صناعة الطاقة اعتبارا لمساهمتها في انعاش الاقتصاد.

آفاق الدراسة:

- قدرة نظريات سعر الصرف في تفسير تطور سعر صرف الدينار الجزائري؛
- ادارة احتياطات الصرف في ظل المتغيرات الاقتصادية؛
- دخول اليورو إلى ازدياد تقلب أسعار الصرف بين العملات الرئيسية الثلاث الدولار واليورو والين.

قائمة المراجع

أولا : الكتب

1_ السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية** ، الدار الجامعية ،الإسكندرية،2008.

2 _جمال الدين العويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، طبعة1 ، دار هومه للطباعة والتوزيع ، الجزائر، دون تاريخ.

3_حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، .2002

4_ رعد حسن الصرن، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، ج1، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000 .

5_ زينب حسين عوض الله ،**العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الفتح للطباعة والنشر،الاسكندرية،.2003

6_صلاح الدين ناسق، **تطور التجارة الدولية**، مكتبة عين الشمس القاهرة ، مصر، .1974

7_ عبد الباسط وفا، **سياسة التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000.

8 _عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، **سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية** ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عماند، الطبعة الأولى ،2011 .

9_ عبد الرحمان يسري وآخرون، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية ، مصر، 2007.

10_ عبد المنعم محمد مبارك و يونس محمد، **اقتصاديات النقود والتجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، .1996

11_ عبد الهادي عبد القادر سويفي، **التجارة الخارجية** ،كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008 .

12 _علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)**، طبعة1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،الأردن، 2007 .

13_ محمد دويرا، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.

14_ منير ابرهيم هندي ،الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، **توزيع منشأة المصاريف**، مصر، 1998.

12 _هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر و والتوزيع ،الأردن، 2006 .

ثانيا : الرسائل والأطروحات الجامعية

1 _ بربري محمد الأمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ،أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2011 .

2_بغداد زيان، **تغيرات سعر صرف اليورو والدولار وأثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية** ، أطروحة ماجستير، جامعة وهران ، الجزائر،2012/2011 .

3_ حميدات عمر، **أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر 3،2011./2010

4 _درقال يمينة ، **دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختبار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي** ، أطروحة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر، 2011/2010.

5 _دوحى سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر،2015/2014.

6_ زراقة محمد، **أثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بلقايد أبي بكر تلمسان ، الجزائر، 2016/2015.

7_ زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

8 _عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية – دراسة حالة الاتحاد الأوروبي-**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر ،2011 -.2012

9_عبد الجليل هجيرة ، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري ، دراسة حالة الجزائر** 2012/2011، أطروحة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر.

10_ فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية** ،أطروحة لنيل شهادة الماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2012/2011.

11 _فيصل لوصيف، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013-2014 .

12_ منى مسغوني، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970 -2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة د، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005.

ثالثا :الدوريات والمجلات

3_ بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، **سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية**، العدد 23، الكويت، نوفمبر200.

18_ رائد فاضل جويد، النظرية الحديثة في التجارة الخارجية، **مجلة الدراسات التاريخية** والحضارية (**مجلة علمية محكمة**) ، دون مكان، العدد17، حزيران 2013-شعبان 1434.

رابعا :المواقع الإلكترونية

http://www. banquemondiale.org /

http://www.OPEC.org/

الملاحق

الملحق رقم (01)

Dependent Variable: EX
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:05
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	298.7532	80.20141	3.725036	0.0025
E	-2.271237	0.706017	-3.216971	0.0067
GDP	-0.700305	0.195795	-3.576722	0.0034
PP	3.721915	0.339123	10.97511	0.0000

R-squared	0.970553	Mean dependent var	211.8641
Adjusted R-squared	0.963758	S.D. dependent var	93.32301
S.E. of regression	17.76618	Akaike info criterion	8.794794
Sum squared resid	4103.282	Schwarz criterion	8.990845
Log likelihood	-70.75575	Hannan-Quinn criter.	8.814282
F-statistic	142.8261	Durbin-Watson stat	1.663594
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (02)

Dependent Variable: IM
Method: Least Squares
Date: 05/18/18 Time: 11:12
Sample: 2000 2016
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-128.4548	56.10635	-2.289488	0.0394
E	1.005117	0.493907	2.035031	0.0628
GDP	4.625021	0.136972	33.76614	0.0000
PP	-4.977335	0.237240	-20.98018	0.0000

R-squared	0.992940	Mean dependent var	276.3600
Adjusted R-squared	0.991311	S.D. dependent var	133.3299
S.E. of regression	12.42865	Akaike info criterion	8.080210
Sum squared resid	2008.129	Schwarz criterion	8.276261
Log likelihood	-64.68179	Hannan-Quinn criter.	8.099698
F-statistic	609.4369	Durbin-Watson stat	2.880138
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (03)

GDP	PP	IMP	EXP	E	ANNEE
54,79	28,72	100.00	100.00	118.18	2000
54,74	24,71	114.69	86.84	121.95	2001
56,76	24,83	142.00	85.33	113.13	2002
67,86	28,82	137.26	105.14	1301.92	2003
85,33	38,32	172.02	142.09	102.30	2004
103,20	54,58	183.04	208.80	97.76	2005
117,03	66,02	183.56	247.89	97.73	2006
134,98	74,66	206.82	273.08	96.43	2007
171,00	98,6	268.88	359.93	100.70	2008
137,21	62,16	309.39	205.04	99.49	2009
161,21	80,25	322.21	258.96	100.00	2010
200,02	112,89	331.11	333.57	99.44	2011
209,06	111,52	381.68	326.20	104.86	2012
209,75	109,44	422.66	294.92	103.34	2013
213,81	99.62	459.07	285.44	105.48	2014
165,87	52,82	490.67	157.36	100.97	2015
115,05	44.21	473.06	131.10	99.52	2016

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء	III
شكر وتقدير	VI
الملخص	VII
فهرس الجداول	VIII
فهرس الاشكال	IX
فهرس الرموز والمختصرات	X
الفصل الاول: الأسس النظرية لسعر الصرف والتجارة الخارجية	
تمهيد	3
المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والتجارة الخارجية	4
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف	4
الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه وأهم وظائفه	4
أولا: مفهوم سعر الصرف	4
ثانيا: أنواع سعر الصرف	5
أ-سعر الصرف الاسمي	5
ب-سعر الصرف الحقيقي	5
ج - سعر الصرف الفعلي	6
د-سعر الصرف الفعلي الحقيقي	6
ه-سعر الصرف الحقيقي التوازني	6
ثالثا: أهم وظائف سعر الصرف	6
الفرع الثاني: أنظمة ونظريات سعر الصرف	6
أولا: أنظمة سعر الصرف	7
أ - نظام ثبات الصرف	7
ب- نظام سعر الصرف المرن	8
ثانيا:نظريات سعر الصرف	9
الفرع الثالث:العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطره	11
أولا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	11
ثانيا: مخاطر سعر الصرف	12
الفرع الرابع: سوق الصرف الأجنبي	13
أولا: مفهوم سوق الصرف الأجنبي	13
ثانيا: العوامل المؤثرة على سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي	14
ثالثا: أنواع الأسواق في الصرف الأجنبي	14
رابعا: وظائف سوق الصرف الأجنبي	15
المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية	15
الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية	15
أولا: تعريف التجارة الخارجية	15
ثانيا: أهمية التجارة الخارجية	16
ثالثا: أسباب قيام التجارة الخارجية	16
الفرع الثاني: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	17
أولا: النظريات الكلاسيكية في التجارة الخارجية	17
ثانيا: النظريات النيو كلاسيكية في التجارة الخارجية	19
ثالثا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية	21
الفرع الثالث: سياسات التجارة الخارجية	23

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	23
ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية	24
المطلب الثالث: علاقة سعر صرف بالتجارة الخارجية في الجزائر	26
الفرع الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	26
الفرع الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات	27
الفرع الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على الواردات	27
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	29
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية والأجنبية	29
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	29
الفرع الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية	30
المطلب الثاني: تعقيب عام حول الدراسات السابقة	31
الفرع الأول: الدراسات باللغة العربية	31
الفرع الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	32
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الدراسة القياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2000- 2016)	
تمهيد:	34
المبحث الأول: طريقة وأدوات الدراسة	35
المطلب الأول: طريقة الدراسة	35
الفرع الأول : النماذج القياسية المقدرة	35
الفرع الثاني: تعريف متغيرات النماذج القياسية	36
أولا: المتغيرات التابعة	35
ثانيا : المتغير المستقل	37
ثالثا: المتغيرات المفسرة	37
الفرع الثالث: مصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية	37
المطلب الثاني: الأدوات التي استخدمتها الدراسة	38
الفرع الأول: طريقة المربعات الصغرى العادية MMR	38
الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في الدراسة	38
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج	40
المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية	40
الفرع الأول: دراسة وصفية لبيانات السلسلة المختارة	40
الفرع الثاني: نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الصادرات	42
الفرع الثالث: نتائج تقدير نموذج أثر سعر الصرف على الواردات	47
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج	53
خلاصة الفصل الثاني	54
الخاتمة	56
قائمة المراجع	59
الملاحق	62
فهرس المحتويات	65